مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد:5./ العدد:1/جوان2021 ،ص ص95-120

الانفتاح التجاري... نحو مقاييس بديلة: دراسة تحليلية لبعض النماذج

Trade Openness ... Towards Alternative Measures: Analytical Study of some Models

رفيق مزاهدية*
RafikMezahdia
جامعة خنشلة _الجزائر
mezahdiarafik@yahoo.fr

سليم بن رحمون
Salim Ben Rahmoun
جامعة بسكرة _الجزائر
benrahmoune@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/06/19 تاريخ النشر: 2021/06/30

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب قياس درجة الانفتاح التجاري للدول، من خلال مراجعة مختلف المقاربات المتاحة. وقد خلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري مفهوم متعدد الأبعاد ولا يمكن اختصاره في مفهوم أو مقياس واحد،كحصص التجارة شائعة الاستخدام. وبدل ذلك، يتمثل النهج المناسب في بناء مقاييس مركبة،تراعي الكثافة النسبية لتجارة القطر في التجارة العالمية، ومتوسط مستويات القيود المفروضة على تجارة السلع، وعوامل الجاذبية،فضلا عن مؤشرات تسهيل التجارة القطرية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، الكثافة التجارية، كثافة الحماية التجارية، نماذج الجاذبية، تسهيلات التجارة.

تصنيف JEL: F100, F120, F130, F140

Abstract:

This study aimed to evaluate the measuring methods of the degree of trade openness of countries; by reviewing the various available approaches. The study concluded that trade openness is a multi-dimensional concept and cannot be summarized in a single concept or measure, as trade shares, that are commonly used. Instead, it's important to build compositemeasures, taking into account other metrics, like: the relative world trade intensity, the average levels of trade restrictions, gravity factors, as well as the countries' trade facilities indicators.

Key words: Trade Openness, Trade Intensity, Trade Protection Intensity, Gravity Models, Trade Facilities.

Jel Classification Codes: F100, F120, F130, F140

*المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات

1. مقدمة:

في عالم تتزايد فيه وتيرة العولمة، وتتلاشى مختلف أشكال القيود المفروضة على حركة التجارة السلعية والرأسمالية وتنقلات الأفراد، تتأكد باستمرار أهمية الوعي بالانفتاح التجاري كعامل مسبب للنمو والرفاه الاقتصادي. وقد حظيت فكرة قياس درجة الانفتاح التجاري باهتمام بالغ في الأدبيات الاقتصادية، تماشيا مع المبدأ القائل" ما لا يقاس لا يمكن تحسينه". حيث بذلت خلال العقود الماضية محاولات عديدة للفصل في أفضلية النماذج الخاصة بقياس درجة الانفتاح التجاري للدول. فبينما وظف Belassa نسبة الاعتماد التجاري، ومعدل نمو الصادرات، انتقد Edwards هذه المقاييس وبين أنها مؤشرات قاصرة، لأن البلد قد يعاني من تشوه تجاري ومع ذلك يتمتع بنسبة عالية من الاعتماد التجاري. في المقابل، وفر Warnerand Sachsحزمة من المؤشرات لقياس درجة الانفتاح التجاري، على غرار: متوسط معدل التعريفات، وتغطية حصص التجارة، وعلاوة السوق السوداء (الموازية)، والتنظيم الاجتماعي، والعراقيل المفروضة على تسويق الصادرات. وصادف ذلك أيضا ظهور تطبيقات موسعة لتلك المقاييس في سياق إثبات الآثار الايجابية للانفتاح على النمو.

غير أن معظم الأدبيات التي تطرقت لموضوع قياس الانفتاح التجاري اقتصرت على نظرة أحادية، أو ركزت على مقياس دون آخر. لهذا تتشارك هذه الدراسة الاتجاه الحالي، لكن بعرض وتحليل مقارن لمختلف الأساليب القياسية للانفتاح التجاري، الكلاسيكية منها والبديلة، في مسعى لإظهار أكثر النماذج ترجيحا من قبل الدراسات الحديثة.

1.1. مشكلة الدراسة:

تطرح مسألة قياس الانفتاح التجاري مشاكل معقدة للدراسات التجريبية عند تحليل اتجاهات وهياكل التجارة الخارجية، لصعوبة إيجاد بيانات منتظمة وموثوقة عن السياسات التجارية لمختلف الدول. فالمقياس الشائع للانفتاح التجاري، المعبر عنه بنسبة مجموع الصادرات والواردات الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ((X+M)/GDP)، يواجه عيبا أساسيا، كون أن الأرقام الموجودة في بسط ومقام معادلة المقياس عادة ما تعطى بالأسعار الجارية، بينما تتغير أسعار السلع والخدمات المتداولة دوليا وتلك المنتجة محليا، مع مرور الوقت، بسبب التغيرات في سعر الصرف أو حركات الأسعار النسبية الأخرى. مشكلة ثانية أكثر أهمية وهي أن البلد قد يتمتع بنسبة تجارة عالية إما لصغر حجمه، أو لأنه يمتلك موارد ذات وزن بالنسبة للبلدان

المنارة للاستشارات

الأخرى، أو ربما لأن سكانه يفضلون البضائع الأجنبية وليس بسبب ما لديه من قيود منخفضة على التجارة مع الدول الأخرى.

لهذه الأسباب، يمكن التساؤل عن حقيقة المقاييس البديلة لقياس درجة الانفتاح التجاري للاقتصادات؟ وهل هي فعالة حقا إلى الحد الذي يمكن معه تصنيف الدول تجاريا؟

1. 2. هدف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية لتحديد المفاهيم الأكثر شمولية للانفتاح التجاري، وحصر مختلف أساليب قياسه، وبيان مزايا وعيوب كل مقياس، وصولا إلى تحديد المقاييس الأكثر تداولا في الأدبيات التجارية الحديثة.

1. 3.منهجية الدراسة:

ترتكز منهجية الدراسة على إجراء مسح مرجعي للأدبيات التجارية Literature Reviewذات الصلة بموضوع البحث. وسيتم في هذا الصدد التطرق للأساس النظريللانفتاح التجاري، يلي ذلك عرض وتحليل للمقاييس الكلاسيكية والبديلة للانفتاح التجاري، مع بيان نقاط قوتها وضعفها، ثم ختاما، حوصلة لأهم نتائج الدراسة.

1. 4. الدراسات السابقة:

على الرغم من موجة التحرير الاقتصادي التي سادت خلال ثمانينات القرن العشرين، لا يزال الجدل قائما حول طبيعة الروابط والعلاقة السببية بين الانفتاح والنمو وتوزيع الدخل. ومن الناحية النظرية، من المقبول على نطاق واسع (انظر على سبيل المثال، Sachs and Warner (1995); Edwards (1998); Frankel and Romer (1999); Dollar (and Kraay (2004); Lee et al. (2004) أن الاقتصادات المنفتحة أو التي تسجل نزوعا أكبر نحو الخارج more outward-oriented countries تنمو في المدى الطويل بشكل أسرع مقارنة بالاقتصادات المنغلقة (Huchet e. , 2011). وكانت حركة العولمة، التي تسارعت وتيرتها خلال عقد الثمانينات (1980s)، قد ساهمت في تعزيز هذا الواقع.

وفي أدبيات التنمية الاقتصادية التي تفترض قدرا من المنافسة الكاملة، يتسبب الانفتاح الاقتصادي في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الانتاج، باعتبار أن توسع السوق، من خلال خلق التجارة والتخصص، يستتبعه انخفاض التكاليف الحقيقية للإنتاج وتوزيعا كفؤا لعناصر الانتاج بين مختلف القطاعات، مما يزيد كمية الانتاج ويحسن كفاءته(المصري، 2015). ولطالما تم تفسير التجارة الدولية والنمو الاقتصادي من خلال نظريات التجارة والنمو

المنارة للاستشارات

الاقتصادي التي أوضحت سبب قيام التجارة بين الدول. وكانت لنظريات التجارة النيوكلاسيكية المتضمنة لنظريات الميزة النسبية ونظرية هيكشر – أولين – ساموبلسون Heckscher-Ohlin Samuelson حظا وافرا من هذا التحليل.

ومن الناحية التطبيقية، بين (Chang & et al, 2009)، و (Freund & Bolaky, 2008)باستخدام قواعد بيانات أوسع نطاقا والتقديرات المقطعية أو بيانات البانل، أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على الدخل وأن هذه العلاقة الإيجابية تعززها السياسات التكميلية. لكن، وفقا لباحثين آخرين، على غرار (Rodriguez & Rodrik, 2001)، فإن النقاش حول العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من المرجح أن يستمر، لأن معظم العمل الذي يدعم الدليل التجريبي للأثر الايجابي للانفتاح التجاري يعاني من عيوب حاسمة تجعل النتائج محل جدل. ويكمن العيب الأول في الطريقة التي يقاس بها الانفتاح التجاري. أما الثاني فيرجع إلى طرق التقدير المستعملة(Huchet e. , 2011).

لقد حاول الاقتصاديون العثور على مقاييس مقارنة للانفتاح التجاري، ولكن ثبت أن هذه المهمة صعبة ومثيرة للجدل. ومع ذلك، فإن بعض الدراسات اختارت مقاييس معينة للانفتاح بسبب وفرة البيانات، بينما تبنى بعض الباحثين الآخرين مؤشرات أخرى تقيس مستوى الصادرات والواردات القطرية ودرجة التقييد، على غرار (Leamer, 1998)، (Dollar, 1992) و(Sachs & Warner, 1995).

وفي العموم، تم قياس الانفتاح التجاري من طرف مئات الدراسات بعدة طرق. وتتعلق على الأقل بثلاثة تعريفات بديلة للانفتاح. تشمل الفئة الأولى حصص التجارة (نسبة التجارة الإجمالية للاقتصاد إلى ناتجه المحلي الإجمالي). وتضم الفئة الثانية تدابير الحواجز التجارية التي تقيس درجة تقييد التجارة في البلدان(مقاييس انفتاح السياسات)، مثل متوسط معدلات التعريفة الجمركية، ورسوم التصدير ورسوم التجارة الدولية ومؤشرات الحواجز غير الجمركية. وأخيرا تشمل الفئة الثالثة أسعار الصرف. حيث تعد علاوة السوق السوداء أكثر المقاييس استخداما وانتشارا في هذه المجموعة. وهي مقياس يعبر عن شدة القيود التجارية أكثر من كونه مقياس للسياسة التجارية.

وتمشيا مع توجه السياسة التجارية للبلدان نحو الخارج، احتفظ بعض المؤلفين بالمقاييس القائمة على القيود أو التشوهات التجارية، على غرار متوسط معدلات الرسوم الجمركية، متوسط تغطية الحواجز الكمية، وتواتر الحواجز غير الجمركية أو نسب التعريفة الجمركية المجمعة(;

المنارة للاستشارات

(Pritchett, ; (Harrison, 1996) ; (Edwards, 1998) (Yanikkaya, 2003) (1996). وبحسب تعريف توجه السياسات الإجمالية، هناك مؤشرات "نوعية" عديدة اقترحت لتصنيف البلدان وفقا لنظامها التجاري والسياسة العالمية (انظر، على سبيل المثال، دليل التوجه نحو التنمية في العالم لعام 1987، مؤشر الانفتاح لـ (Sachs & Warner, 1995)، ومؤشر (Wacziarg & Welch, 2003). وبين هذه المؤشرات، يعد مؤشر الانفتاح لـ Sachs and Warner الأشهر، وهو مقياس ثنائي يصنف البلدان على أنها منغلقة تجاريا، إذا كانت تلبي أيا من المعايير التالية: متوسط معدلات التعريفة الجمركية تمثل 40٪ أو أكثر، والحواجز غير الجمركية تغطي 40٪ أو أكثر، اقتصاد اشتراكي، انخفاض معدل صرف السوق السوداء بنحو 20% أو أكثر قياسا لمعدل الصرف الرسمي في المتوسط خلال الفترة 1970–1980 واحتكار الدولة للصادرات الرئيسية. غير أن هذا المؤشر لا يستخدم في كثير من الأحيان بسبب طبيعته التقييدية. حيث يصنف البلدان فقط إلى بلدان متحررة تماما وبلدان منغلقة بشكل كامل، دون تقدير لعمق التجارة الدولية.

ومن الواضح أن هذه المؤشرات النوعية هي مقاييس جزئية ناقصة لكونها لا تستوعب كافة التشوهات الناجمة عن السياسات التجارية، ولذلك من الصعب وضع مقاييس مقنعة لتوجهات السياسة التجارية يمكن استخدامها في الدراسات عبر الوطنية. علاوة على ذلك، فإن البيانات المطلوبة لحساب هذه المؤشرات غالبا ما تكون متاحة فقط لمجموعة من البلدان ولمدة محدودة (انظر (Pritchett, 1996) ؛ (O'rourek, 1997). ويتم الاعتراف بهذه العيوب الآن بشكل روتيني. أما المقاييس القائمة على أحجام أو حصص التجارة، التي شاع استخدامها في التحليلات التجريبية، فترتبط أكثر بالتعريف الشامل للانفتاح التجاري. وقد استخدمت من طرف كثير من الأبحاث ((Frankel & Romer, 1999) (Irwin & Tervio, ; 2002) (Dollar & Kraay, 2004);كمتغير رئيسي لرصد مستوى التجارة بين اقتصاد ما وبقية العالم، ومدى دورها في تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية. وغالبا ما يعتد الباحثون بمقياس أثر الانفتاح بدل مؤشر السياسات أو مقياس الحماية الفعالة. ذلك لأن مقاييس الأثر outcomemeasures تصف حجم التجارة أو مكوناتها. فكلما زادت الحصة التجارية لبلد معين، كان اقتصادها أكثر انفتاحا وكانت فوائدها من التجارة أعظم. والميزة المهمة لاستخدام حصص التجارة من الناتج المحلي الإجمالي هي أنها ليست مفتعلة. فالنتائج التجارية تحدد بوضوح وتقاس بشكل جيد كما يمكن الحصول عليها من مصادر البيانات الموضوعية.

المنارة للاستشارات

ورغم ذلك فإن هذا النوع من المؤشرات أكثر عرضة لمشاكل التجانس فيما يتعلق بالنمو (Frankel & Romer, 1999) إذ يركز على آثار التعرض الفعلي للأسواق الدولية على النمو الاقتصادي، مقدما كشفا جيدا للمستوى الفعال للتفاعل على المستوى الإقليمي والدولي. وهذا ما يفسر سبب استعمال غالبية الدراسات التجريبية لحصص التجارة لاختبار الفرضيات. ومع ذلك، ينشأ تشوها ملفتا للنظر عندما يتم ترتيب الدول حسب هذا المقياس. وقد يمتد هذا التقييد الأخير إلى جميع مقاييس الانفتاح التجاري التقليدية، حيث يشكل أحد العيوب التي تعاني منها الأدلة التجريبية الحالية لعلاقة الانفتاح بالنمو والذي أشار إليه (Rodriguez & Rodrik, 2001).كما بين ذلك (Lee & et al, 2004) . فجميع مقاييس الانفتاح ترتبط ارتباطا وثيقا بمعدل النمو الاقتصادي، مما قد يتسبب فيتحيزات في التقديرات الناتجة عن السببية المتزامنة أو العكسية. وقد تم استخدام أساليب مختلفة لعلاج هذه المشكلة لكن لا يزال هناك جدل بين الباحثين حول أي الطرق أكثر ملاءمة للتقدير (Dollar & Kraay, 2004)(; (Lee & et al, 2004).

وبالنظر إلى الأدبيات السائدة، تتجه هذه الدراسة لإعادة النظر في المقاييس التقليدية للانفتاح التجاري لسببين، الأول، وهو أن الانفتاح التجاري هو مفهوم متعدد الأبعاد ولا يمكن اختصاره في مقياس واحد على غرار حصة التجارة المستعملة على نطاق واسع، وثانيا، قدمت التطورات الأخيرة في نظرية النمو والاقتصاد الدولي رؤى جديدة حول العلاقة بين التجارة والنمو، مما يستوجب تبني مقاييس إضافية للانفتاح التجاري. من هنا، تقترح هذه الدراسة طرق أكثر تفصيلا لقياس الانفتاح مع مراعاة الأبعاد المذكورة أعلاه.

2. الانفتاح الاقتصادي: المفهوم والأبعاد

يعرف **جلال أمين** الانفتاح الاقتصادي بأنه: إزالة القيود عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات المحلية الخاصة، والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد، وكذا التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية (عبدوس، 2011، صفحة 3).

أما **رضا علي العدل**، فيرى بأن الانفتاح الاقتصادي يشير إلى تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد الوطني، مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.

الأكاديمية للاستشارات

من جهته، قدم **محمد علي** سلامة مفهوما إجرائيا للانفتاح، معتبرا إياه: " تحرير الطاقات الإنتاجية والقطاع الخاص من كل المعوقات، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية بتوفير كل الضمانات (المصري، 2015).

ويمكن توصيف الانفتاح الاقتصادي حسب طارق بنوري على أنه "وصف للاقتصاد معبرا عنه بدرجة اندماجه في قوى الاقتصاد العالمي (Banuri, 1991, p. 9). وتختلف درجة الانفتاح المناسبة باختلاف طبيعة المجتمعات، إذ دلت التجارب بأن محاولات فرض نموذج معين للانفتاح الاقتصادي بقوة وبشكل شامل كان مكلفا وغير فعال (Banuri, 1991, p. 10).

مما سبق، نخلص إلى القول بأن الانفتاح الاقتصادي وسيلة وليس هدف، حيث يتضمن مجموعة من السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنظيم وتحرير قنوات التجارة الخارجية، وتشجيع حركية رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، من أجل زيادة الناتج الوطني. ويتم ذلك في إطار استراتيجية وطنية تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني من خلال تبني نهج اقتصاد السوق وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

ينقسم الانفتاح الاقتصادي، من حيث الطبيعة، إلى انفتاح تجاري وانفتاح مالي. ومن خلال مراجعة أدبيات الانفتاح والنمو يظهر أنه ليس هناك تعريف واضح للانفتاح التجاري.

3. الانفتاح التجاري:

بالنسبة للعديد من الباحثين، يشير الانفتاح التجاري، وضده الانغلاق، ضمنيا إلى توجه السياسة التجارية نحو الخارج. أما بالنسبة للآخرين، فإن الانفتاح التجاري هو مفهوم أكثر تعقيدا، إذ لا يغطي فحسب توجه السياسة التجارية للبلدان، وإنما يشمل أيضا عوامل السياسات المحلية الأخرى (مثل سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات المتعلقة بالمؤسسات والقانون على سبيل المثال)، التي تجعل البلد إلى حد ما متوجها نحو الخارج outward-oriented. وقد يتبنى المرء وجهة نظر أكثر شمولية نحو الانفتاح التجاري، بإشراك جميع العوامل ذات العلاقة، بما في ذلك أبعاد السياسة التجارية، التي لها تأثير على التجارة وعلى التوجه الخارجي للبلدان. فعوامل مثل الجغرافيا والبنى التحتية، قد يكون لها تأثير على التجارة والتوجه الخارجي للدول(Huchet & et al., 2011, p. 3).

يمكن توصيف الانفتاح التجاري لدولة أو منطقة ما بأنه "الحالة التي تتحقق فيها المؤشرات الايجابية للأداء التجاري للدولة في إطار سياسة عامة تسمح **بالتفاعل**Interactionمع محيطها، **وبإمكانية النفاذ**Accessإلى أسواقها التجارية، **والتواصل**

المنارة للاستشارات

المتبادلInterconnectednessمع بقية دول العالم. وضمن هذا المعنى يقر Romerبأن الاقتصاد المنفتح تجاريا على العالم الخارجي هو "اقتصاد يتميز بغياب القيود على وارداته، ومن ثم يشهد نموا في نسبة وارداته من ناتجه المحلي الخام" (Squalli & Wilson, 2005, pp. 2-5).

أما Sachs and Warner فقد عرفا الانفتاح التجاري على أساس قاعدة بيانات مكونة من خمسة مؤشرات مرتبطة بالسياسة العامة، حيث تسمح بتصنيف البلدان بين اقتصادات منفتحة تجاريا وأخرى منغلقة. تتضمن تلك المؤشرات: مستوى الحواجز غير الجمركية، متوسط معدلات التعريفة الجمركية، درجة المبادلات في السوق السوداء، اتباع النظام الاقتصادي الحمائي (الاشتراكي)، ودرجة احتكار الدولة للصادرات. وبذلك، يمكن اعتبار اقتصاد دولة ما منفتحا تجاريا على العالم الخارجي إذا كان خاليا من الاعتبارات السالف ذكرها (Sachs & Warner, 1995, pp. 22-24).

وجدير بالذكر أنه كثيرا ما يذكر "الانفتاح التجاري" كمرادف لفكرة "التجارة الحرة" FreeTrade والتحرير الاقتصادي، والتوجه الخارجي. بيد أنها ليست أشياء لمعنى واحد. إذ أن التجارة الحرة هي نظام يتم فيه إلغاء جميع التشوهات التجارية. ويشمل بذلك تدابير السياسة لزيادة درجة الانفتاح التجاري، الذي ينعكس في شكل زيادة في حجم القطاعات التجارية للبلد بالنسبة لإجمالي ناتجه القومي. ويعني ذلك أن الانفتاح التجاري المتزايد (ولكن ليس بالضرورة)، هو نتاج لسياسة التحرير التجاري(Pigka-Balanika, p. 5).

أما التوجه الخارجي، فهو وصف للسياسات الحكومية (كتحرير الاستيراد، وتخفيض قيمة العملة، والتغيرات في تحيز السياسة التجارية) التي تفضي، افتراضيا، إلى خلق الانفتاح الاقتصادي. بينما يعني التحرير الاقتصادي استراتيجية لإصلاح السياسات بما يسمح للاقتصاد بالانتقال من حالة "اللا ليبيرالية" إلى الليبيرالية الاقتصادية". وهي وصف للاقتصاد مع وجود حد أدنى من القيود الحكومية، ليس فقط في التجارة الدولية في السلع أو الأصول، بل تشمل حتى الأسواق المالية المحلية وأسواق السلع والعمل" (Banuri, 1991, p. 10).

من خلال استعراض الأدبيات السابقة، يظهر أنه ليس هناك تعريف واضح للانفتاح التجاري. وما يهم بالتالي هو تقييم أثر السياسة التجارية أو تحرير التجارة على النمو الاقتصادي. أما المفهوم المعقد للانفتاح التجاري فلا يغطي فقط اتجاه السياسة التجارية للبلدان ولكن أيضا مجموعة السياسات المحلية الأخرى التي تجعل البلد بالكامل موجها نحو الخارج.

الأكاديمية للاستشارات

4. المقاييس الكلاسيكية للانفتاح التجاري:

"بينما يعتقد البعض، بانفتاح اقتصاد كوريا الجنوبية فإنها بالنسبة للآخرين هي نموذج لاقتصاد شبه مغلق، إذ تتدخل الحكومة بشدة في تسيير الشؤون التجارية". يعد هذا التصريح المقتضب مثالا بسيطا عن مدى اختلاف وجهات النظر بشأن درجة انفتاح الاقتصادات. ولفترة طويلة، حاول الاقتصاديون العثور على مقاييس قابلة للمقارنة للانفتاح التجاري. وثبت أن هذه المهمة صعبة ومثيرة للجدل. وهنا، لا بد من الاعتراف بأن الانفتاح مفهوم متعدد الأبعاد. ومع ذلك، فإن بعض الدراسات تنحاز إلى مقاييس معينة بسبب توافر البيانات، بينما تتبنى دراسات أخرى مؤشرات عن درجة الصادرات والواردات القطرية.

وبأخذ بعين الاعتبار الأدبيات المتاحة، يتضح أن حصص التجارة من الناتج المحلي الإجمالي، معبرا عنها بالكثافة التجارية للبلد انفردت باهتمام كبير كمتغير رئيس لرصد مستوى التجارة بين اقتصاد ما وبقية العالم.

4. 1. مقياس الكثافة التجارية (حصص التجارة): تعبر المقاييس الكلاسيكية للانفتاح التجاري، أو المقاييس المطلقة، في مجملها، عن حصة التجارة Trade Share الخارجية للبلد من دخله الاجمالي. ويطلق على هذه المقاييس، مقياس **الكثافة التجارية** Trade Intensity(TI)أو نسبة الاعتماد التجاري. وتحسب بنسبة إجمالي صادرات (X) وواردات (M) البلد إلى إجمالي ناتجه المحلي الخام (GDP) في فترة زمنية معينة (Squalli & Wilson, 2007, p. 3).

$$TI = (X+M)_i/_nGDP_i;\ \text{where: } 0 \leq (X+M)_i/GDP_i \leq \infty$$

وتتفرع عن هذا المقياس طرائق أخرى يلخصها الجدول رقم 1.حيث تعطي بصفة عامة دلالة إحصائية عن مدى ارتباط النشاط الاقتصادي للدولة بقطاع التجارة الخارجية. وكلما كانت قيمة المؤشر أكبر من الواحد الصحيح (أو قريبة منه) قياسا ببلدان أخرى دل ذلك على الانفتاح التجاري النسبي للاقتصاد، وأن حصته من التجارة الدولية تفوق دخله. أما النسبة المرتفعة من الانفتاح فتشير إلى قدرة البلد على توليد قيمة مضافة أقل من ناتج استخدام الواردات في عملية الانتاج المحلي وإعادة التصدير. أما اقتراب قيمة المؤشر من الصفر فيدل على الانغلاق النسبي للاقتصاد، إلى جانب ضعف مساهمة تجارته في تكوين الدخل.

الجدول 1: بانوراما المقاييس الكلاسيكية للانفتاح التجاري

المقياس	التوصيف
$M_i/_nGDP_i$	يعبر المقياس عن الكثافة التجارية لواردات البلد. ويحسب بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام الاسمي للبلد i في فترة ما.
$X_i/_nGDP_i$	يعرف بمعامل الانفتاح. ويقيس الكثافة التجارية لصادرات البلد من

المنارة للاستشارات

	خلال نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام الاسمي.
$1-[(X+M)_i/2_nGDP_i] \times 100$	يحسب هذا المقياس الكثافة التجارية المعدلة. وهي صيغة بديلة اقترحها الاقتصادي Frankel للتعامل مع العيوب المعروفة.
$M/GDP_i - (1 - GDP_i/\sum GDP_i)$	يقيس هذا المؤشرالكثافة التجارية المعدلة لصيغة Frankel. وقد اقترحها الاقتصاديLi et al.
$(X+M)/_rGDP_i$	وتستخدم في قياس الكثافة التجارية الحقيقية (درجة الانفتاح الحقيقية) للبلد. تحسب بنسبة إجمالي صادرات وواردات البلد إلى دخله الحقيقي $_rGDP_i$ (الدخل الاسمي – معدل التضخم).

Source:(Squalli & Wilson, 2005, p. 27)

4. 2. مزايا وعيوب المقاييس الكلاسيكية للانفتاح التجاري:

يعد مقياس الكثافة التجارية أكثر مقاييس الانفتاح التجاري شيوعا، حيث يعتد بقياس أثر الانفتاح بدلا من تقييم مؤشر السياسات أو مقياس الحماية التجارية الفعالة. فكلما زادت الحصة التجارية لبلد معين، كان اقتصاده أكثر انفتاحا وكانت فوائده من التجارة أعظم. والميزة المهمة لاستخدام حصص التجارة هي أنها ليست مفتعلة. فالنتائج التجارية تحدد بوضوح وتقاس بشكل جيد، كما يمكن الحصول عليها من مصادر البيانات الموضوعية، ولجميع البلدان تقريبا على مدى فترة طويلة نوعا ما. وهذا ما يفسر سبب اشتغال غالبية الدراسات التجريبية عليها لاختبار مختلف الفرضيات الخاصة بعلاقة الانفتاح بالنمو.

ولكونها مقاييس قائمة على النتائج (مقاييس الأثر OutcomeMeasures)، فهي عرضة لتفاعلات معقدة بين العديد من العوامل ولآثار التعرض الفعلي للأسواق الدولية. كما تنطوي على عدة تحيزات إحصائية وتناقضات مع الواقع الاقتصادي (Huchet & et al., 2011, p. 4). وتعود تلك التحيزات إلى التركيبة الاحصائية للمقياس وارتباطه ارتباطا وثيقا بمعدل النمو كما ذهب إلى ذلك كل من Rodriguez &Rodrik، و.Lee et al. فجميع مقاييس الانفتاح متغيرات داخلية تتداخل مع النمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى تحيز في التقدير بسبب السببية المتزامنة أو العكسية. زيادة عن ذلك، قد تفضي هذه المقاييس إلى نتائج مضللة بشأن درجة الانفتاح الحقيقي للبلدان. حيث لا تكشف قيمتها المطلقة عن طبيعة الحماية التجارية المفروضة على المنتجات المستوردة والمصدرة. وغالبا ما تلائم هذه المقاييس مجموعة الدول التي ترتكز اقتصاداتها على إعادة التصدير في تحسين ترتيبها على سلم الانفتاح التجاري دون مراعاة لمصلحة شركائها التجاريين.

المنارة للاستشارات

وينشأ تشوها ملفتا للنظر عندما يتم ترتيب الدول حسب هذا المقياس، حيث يظهر تحيزه في تغليب كفة الدول التي تولد قيمة مضافة ضعيفة من صادراتها الوطنية قياسا بالقيمة المضافة الناتجة عن استغلال مخرجات الواردات. ويوفر الواقع أمثلة كثيرة عن دول تصدر أكثر مما تستورد، على غرار الشيلي وكوريا الجنوبية وهونغ كونغ وسنغافورة وماليزيا، فهذه الدول تفوق فيها نسبة الكثافة التجارية لصادراتها نسبة 100%. وتقوم في إطار ما يعرف **بسياسة إحلال الواردات**، بتطبيق أسلوب المعاملة التفضيلية، بفرض رسوم جمركية منخفضة على بعض المنتجات المستوردة، كالسلع الرأسمالية الوسيطة التي تدخل في إنتاج سلع محلية الصنع وموجهة لإعادة التصدير، على حساب منتجات نهائية أخرى مستوردة تتعرض لرسوم جمركية مرتفعة حماية لصناعاتها الناشئة. وتؤدي هذه المعاملة التمييزية إلى تعظيم قيمة الصادرات الوطنية وتخفيض الواردات في الوقت ذاته، مما يجعل نسبة الكثافة التجارية للدولة مرتفعة جدا، إلى درجة توحي بانكشافها تجاريا على العالم الخارجي (رغم أنها في حقيقة الأمر قد تكون أكثر الدول انغلاقا بفعل سياستها التجارية الحمائية) مقارنه بالدول الشريكة لها التي تنتهج سياسات تجارية محايدة. كالدول الكبرى التي تتصدر قائمة الدول الأكثر انغلاقا (وهي في الواقع أكثر انفتاحا)، على غرار: اليابان، والأرجنتين، والبرازيل، والولايات المتحدة! وذلك لمجرد تواضع نسبة حصتنها التجارية إلى إجمالي دخلها القومي. ويزداد التحيز تفاقما عند استخدام النسبة "X/GDP" (Siroën, 2000, p. 3).

ويطرح هذا المؤشر مشكلة **الراكب المجاني** *Free Rider*، التي تنطوي على الاستفادة أحادية الجانب للدول التي تتبنى سياسة تجارية منغلقة من مزايا الانفتاح التجاري للدول الأكثر انفتاحا، دون تقديم تنازلات في مجال حرية التجارة وتلقائية المبادلات. فالبلدان التي تتسابق في إعلان انفتاحها التجاري من طرف واحد تتسبب آليا في زيادة التدفق التجاري إلى الدول الشريكة التي تبدي ممانعة تجارية. بحيث تستطيع افتكاك مكاسب من التأثيرات العرضية للانفتاح النسبي للدول، مع إبقاء نفسها منغلقة ضمنيا(Siroën, 2000, p. 4). وتعد الصين في الوقت الراهن أكثر الدول تبنيا لهذه السياسة المراوغة.

تكشف التناقضات السابقة عن محدودية المقاييس التقليدية للانفتاح، مما يستوجب ابتكار مؤشرات بديلة أكثر استيعابا لسياسة الانفتاح وأقدر على تجنب العيوب المشار إليها.

المنارة للاستشارات

5. المقاييس البديلة للانفتاح التجاري:

تجمع المقاييس البديلة بين المؤشرات الاحصائية لدرجة الانفتاح التجاري، ومؤشرات الرصد لآليات السياسة التجارية للبلد، وحدود التدخل الحكومي ونتائجه على النشاط التجاري مع الأطراف الدولية. وستتم مناقشة كل مقياس فيما يلي:

5. 1. المقاييس الكمية البديلة:

أ. مقياس الكثافة النسبية التجارية العالمية: يكمن العيب الأساسي لمقياس الكثافة التجارية ومشتقاته في تقديره لدرجة الانفتاح التجاري من اتجاه واحد، والمتمثل في المكانة النسبية للأداء التجاري للبلد في دخلها المحلي. ولهذا، ظهرت حديثا مؤشرات بديلة لقياس درجة الانفتاح، عاكسة بصدق الثقل الاقتصادي للبلدان، من خلال المزاوجة بين بعدي الانفتاح التجاري المتمثلان في الكثافة التجارية، والأهمية النسبية للتجارة الخارجية للاقتصاد في إجمالي التجارة العالمية. ويبرز هذا التحول في عملية القياس اختبارات القوة التي أظهرت كفاءة المقاييس الجديدة في تقدير درجة الانفتاح التجاري مقارنة بالأساليب الكلاسيكية، واختبار فرضية نمو الدخل المتولد عن العملية الانتاجية بتأثير قنوات التجارة الخارجية.

تعتبر **الكثافة النسبية التجارية العالمية** إحدى البدائل المقترحة لقياس الانفتاح التجاري من زاوية البعد الثاني. وفي هذا الاطار يمكن التعبير عن الكثافة النسبية التجارية العالمية للبلد i (*Relative World Trade Intensity* ($RWTI_i$) ضمن عالم مكون من j بلد؛ حيث j={1, 2,…,n} بالصيغة الرياضية التالية(Squalli & Wilson, 2006, p. 4):

$$RWTI_i = \frac{(X + M)i}{\sum_{j=1}^{n}(X + M)j}$$

تشير هذه العلاقة إلى حصة التجارة الخارجية للبلد i من إجمالي التجارة العالمية. تعبر القيمة المرتفعة للمؤشر عن انفتاح نسبي للبلد. بينما تعبر القيمة الصفرية عن غياب التبادل بين البلد وبقية العالم (حالة الانغلاق). وتجب الاشارة إلى أنه إذا كانت إحدى الدول قادرة على رفع كثافتها النسبية في التجارة العالمية فإن ذلك يقتضي حدوث انخفاض في الوقت ذاته في حصص بقية دول العالم من إجمالي التجارة العالمية. ويعني ذلك إحصائيا أن قيم مقياس الكثافة النسبية للتجارة العالمية مهما كان الانفتاح التجاري النسبي للبلد لابد أن تكون محصورة ضمن بين $0 \leq RWTI_i \leq 0,5$بمقتضى المعادلة أدناه، التي تعبر عن الحصة القصوى للبلد i من إجمالي التجارة العالمية، طالما أنه ليس هناك دولة بمقدورها استيراد أو تصدير كميات تفوق توليفة بقية

الاستشارات

دول العالم. ومن الواضح أن الكثافة النسبية التجارية العالمية لكل الدول يستحيل أن تتجاوز الواحد. وبافتراض وجود دولتين، تعطى هذه المعادلة كما يلي (Squalli & Wilson, 2006, pp. 5-6):

$$\sum_{j=1}^{n}(X+M)j = 2(X+M)i$$

$$RWTI_j = \frac{(X+M)i}{\sum_{j=1}^{n}(X+M)j} = \frac{1}{2}$$ ما يعني:

وفقا لهذا المقياس، جاء ترتيب الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وألمانيا، وروسيا، والمملكة المتحدة، بحسب إحصائيات التجارة العالمية لعام 2000، ضمن خانة الدول الأكثر انفتاحا على العالم الخارجي، نظرا ضخامة حصتها من إجمالي التجارة العالمية، على عكس ما ذهبت إليه نتائج الترتيب لمقياس الكثافة التجارية.

ترتبط الكثافة النسبية التجارية العالمية للبلدان بعلاقة عكسية مع مقياس الكثافة التجارية. ويتجلى ذلك من الشكل رقم 1- حد الانفتاح – الذي يتفاعل في نطاقه كل من المقياسين، مكونان معا مقياسا متكاملا للانفتاح التجاري.

الشكل 1: حد الانفتاح التجاري *OpennessFrontier*

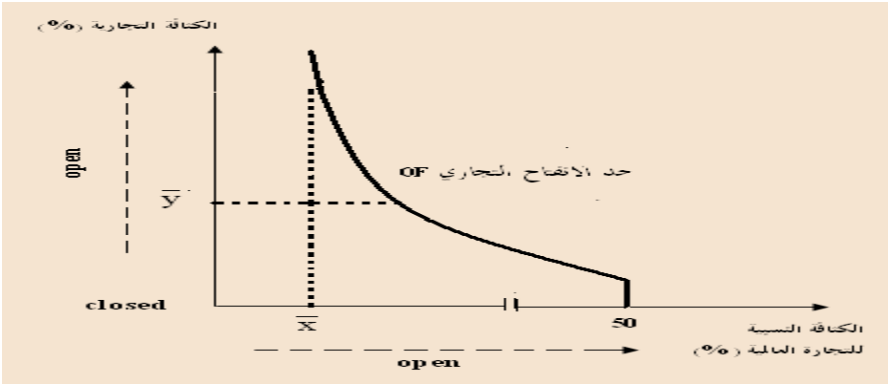

Source:(Squalli & Wilson, 2006, p. 18)

يشير المحور العمودي إلى مقياس الكثافة التجارية. ويتراوح بين الصفر وما لا نهاية. أما المحور الأفقي فيمثل البعد الثاني للانفتاح التجاري، المتمثل في مقياس الكثافة النسبية التجارية العالمية. وتعبر نقطة الأصل عن نقطة الانغلاق التجاري للمقياسين، حيث أن الابتعاد عنها في الاتجاهين ضمن نطاق منحنى حد الانفتاح التجاري المقعر يشير إلى درجة الانفتاح النسبي للبلد الناتج إما: عن ارتفاع درجة الكثافة التجارية للاقتصاد، أو تحسن كثافته النسبية التجارية العالمية. ويشير الميل السالب لحد الانفتاح إلى علاقات التداخل بين المقياسين. ويبدو تأثير هذه

المنارة للاستشارات

العلاقة واضحا من خلال تقعر المنحنى الذي يشير إلى ارتفاع معدل الاحلال الحدي المتناقص بين المقياسين. فتغيرات طفيفة في مقياس الكثافة التجارية تتطلب حدوث تغيرات كبيرة في مقياس الكثافة النسبية التجارية العالمية. ويفهم من ذلك أن بإمكان الدولة الاستئثار بنسبة عالية من الكثافة النسبية في التجارة العالمية على طول الخط $\bar{x}$ حتى إن كانت نسبة كثافتها التجارية متواضعة.

ب. مقياس الكثافة التجارية المركبة Composite Trade Intensity:

إذا كان الانفتاح التجاري ظاهرة اقتصادية ثنائية البعد، محددة بكل من الكثافة التجارية والكثافة النسبية التجارية العالمية للقطر، فيمكن عندئذ الجمع بين هذين البعدين للحصول على مقياس كلي لدرجة الانفتاح التجاري، ويدعى الكثافة التجارية المركبة (CTI). صيغته تعطى بالعلاقة الآتية(Squalli&Wilson, 2006, p. 10):

$$CTI_i = (1 + D_r)TI_i \quad \dots (1)$$

حيث يعبر D_r عن نسبة ابتعاد أو انحراف درجة الكثافة النسبية التجارية العالمية عن متوسط نسبة الكثافة النسبية التجارية العالمية لكل بلد ($\bar{x}$). ويحسب بالصيغة:

$$D_r = \frac{RWTI_i}{\bar{x}} = 1 \dots (2)$$

تكون قيمة $D_r>0$ إذا كانت الكثافة النسبية التجارية العالمية أكبر من متوسط نسبة الكثافة النسبية التجارية العالمية لكل بلد. والعكس صحيح.

فعندما يستأثر الاقتصاد الصغير نسبيا قياسا بحصته في إجمالي التجارة العالمية بحصة تقل عن متوسط الكثافة النسبية للتجارة العالمية، تكون قيمة مقياس الكثافة التجارية المركبة أقل من قيمة مقياس الكثافة التجارية. وعلى نحو مماثل، كلما كانت للاقتصاد حصة نسبية معتبرة من التجارة العالمية وأكبر من متوسط الكثافة النسبية للتجارة العالمية كانت قيمة مقياس الكثافة التجارية المركبة أكبر من قيمة مقياس الكثافة التجارية.

وبإحلال المعادلة (2) في المعادلة (1)، تنتج المعادلة التفصيلية التالية الممثلة لمقياس الكثافة التجارية المركبة:

$$CTI_i = \frac{1}{\bar{x}}(RWTI_i \times TI_i)$$
$$= n(RWTI_i \times TI_i)$$
$$= \frac{n(X+M)_i^2}{GDP_i \sum_{j=1}^{n}(X+M)_j}$$

المنارة للاستشارات

باستعمال هذا المقياس يمكن عندئذ تعديل قيمة الكثافة التجارية بأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للبلد في إجمالي التجارة العالمية. يسمح هذا المقياس التجميعي بإظهار الدرجة الحقيقية للانفتاح التجاري للبلدان التجارية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان... بالموازاة مع ذلك، فإن توظيفه الجيد في اختبارات العلاقة السببية بين النمو والانفتاح يساعد على الرصد الدقيق لمكاسب الدخل المتولدة من الانفتاح التجاري، ومعرفة أيضا ما إذا كان هذا الأخير ناشئا عن التحسن في مقياس الكثافة التجارية TI_i للقطر أو من مقياس الكثافة النسبية التجارية العالمية $RWTI_i$.

ج. مؤشر درجة كثافة الحماية التجارية:

لقياس مدىكثافة الحماية التجارية لبلد ما، ومن ثم تقدير درجة انفتاحه، ميز Baldwin بين مجموعتين من المقاييس منطلقا من الفصل بين السبب والنتيجة. وهما: مقاييس الانفتاح القائمة على حدوث الحماية التجارية، والمقاييس المعتمدة على تقدير أثر الحماية التجارية. بينما تتأسس المجموعة الأولى على مدى تحسن درجة التفكيك الجمركي ومستويات التعريفة الجمركية وكثافة الحواجز غير الجمركية في السياسة التجارية للبلد. تركز المجموعة الثانية على تقدير درجة الانحراف بين النتيجة الفعلية للحماية التجارية بخصوص أسعار السلع وحركية المبادلات التجارية، والنتيجة المتوقعة عند قيام السلطات التجارية للدولة بإزالة القيود المعيقة لتجارتها الخارجية(Siroën, 2000, p. 2). وفيما يلي وصف موجز لهذه المقاييس.

- **مؤشر متوسط التعريفة الجمركية Averagetariff rates:**

يقيس هذا المؤشر بشكل مباشر درجة تقييد التجارة.ويحسب بمتوسط التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات؛ أي نسبة إيرادات الرسوم الجمركية إلى قيمة مستوردات البلد:

$$ATR = \sum TR/M$$

يعتبر هذا المقياس إلى جانب فئة واسعة من الحواجز التجارية (على غرار: متوسط تغطية الحواجز الجمركية ، مؤشر تواتر الحواجز غير الجمركية أو نسب التعريفة الجمركية المجمعة)، مكونا أساسيا للسياسات الحمائية التجارية. وبالتالي، فإن كثافتها تنم عن درجة حمائية عالية. ففرض الرسوم الجمركية المرتفعة على استيراد منتج معين يمكن أن يقود إلى تخفيض وارداته وربما إقصائه كليا من المبادلات إذا ما بالغت الدولة في فرض تلك الرسوم. ولذلك، هناك علاقة خطية عكسية بين مستويات التعريفة ودرجة الانفتاح. ويكفي حساب متوسط التعريفة الجمركية

المنارة للاستشارات

المفروضة على واردات بلد ما خلال مدة زمنية معينة لاستنتاج مستوى الكثافة الحمائية السائدة في هذا البلد.

من الواضح أن هذه المؤشرات مقاييس جزئية لا تستوعب مجمل تشوهات السياسات التجارية. كما أن البيانات المطلوبة لحسابها متاحة فقط لمجموعة محدودة من البلدان والسنوات. ناهيك عن احتمالية الوقوع في أخطاء القياس(Huchet & et al., 2011, p. 4).

واجه هذا المؤشر انتقادات شديدة بسبب نتائجه غير الدقيقة والحاسمة، والتي تعطي تقديرات مبالغة بشأن الانفتاح التجاري للدول. فبعض الدول قد تظهر في صورة الدولة المنفتحة لمجرد أن متوسط تعريفتها الجمركية منخفض (قياسا بشركائها)، لتطبيقها لرسوم جمركية مرتفعة على بعض المنتجات المستوردة واسعة الطلب خشية المنافسة الأجنبية، في مقابل إعفاء تشكيلة واسعة من منتجات أخرى هامشية أو إخضاعها لرسوم منخفضة. وهي حماية تجارية مبطنة تحت عنوان استيراد منتجات مجمركة برسوم معتدلة وفرض رسوم مثبطة على بقية الواردات. ويعود ضعف مدلولية هذا المقياس إلى تأثر المتوسط بقيم الرسوم الجمركية المتطرفة المكونة للمؤشر. فإذا كانت الرسوم الجمركية المتواضعة هي السائدة، مال متوسط التعريفات للانخفاض. والعكس صحيح في حالة الرسوم الجمركية المرتفعة(Blancheton, 2004, p. 2).

ورغم أنEdwards حاول اقتراح بديل آخر، بأخذ بعين الاعتبار إيرادات الدولة من التعريفة الجمركية والاعانات على الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الخام أو من قيمة الواردات، إلا أن ذلك لم يكن مؤشرا دقيقا ومعبرا عن درجة الانفتاح التجاري، من منطلق أن هناك دولا تبدو للملاحظ منفتحة بسبب تدني حصيلتها من التعريفات الجمركية لكنها في واقع الأمر منغلقة تماما في وجه التدفقات والمبادلات التجارية الدولية. وهناك صنف أيضا من الدول يتبنى حماية غير ظاهرة بتعظيم حصيلته الجبائية من ناتج الواردات الأقل مرونة إزاء الأسعار الداخلية دون الاعتماد على سياسة تجارية منغلقة(Siroën, 2000, p. 4).

- **مقياس الانفتاح النسبي:**

نظرا للمشكلات الشديدة المرتبطة بقياس ومقارنة التعريفات والحواجز غير التعريفية، اعتمد العديد من المحللين بدلا عن ذلك على مؤشرات القيود التجارية القائمة على النتائج. وصممت هذه المؤشرات على نحو يسمح بتقدير درجة انفتاح البلد من خلال معيار مرجعي لكل دولة أو منطقة نموذجية. ويبين الفرق بين المؤشرات الحقيقية للتبادل التجاري السائد في دولة ما ونظيرتها في المعيار المرجعي درجة الانفتاح التجاري للبلد. تقوم منهجية هذا المقياس

المنارة للاستشارات

على أساس استكشاف التشوهات الناتجة عن السياسات الحمائية للسلطات التجارية للدولة، وأثرها على تدفقاتها ومبادلاتها التجارية. يندرج تحت هذا المقياس ثلاثة مقاييس هي: مؤشرات التشوه، علاوة السوق السوداء، وطريقة البواقي.

مؤشرات التشوه Distortion Index:

ينتج عن تطبيق سياسة الحماية التجارية تشوهات تطال المنظومة السعرية للاقتصاد ومفهوم الانفتاح التجاري نفسه. فاستفادة منتجات وطنية موجهة للتصدير من الاعانات مثلا تقود لرفع وتيرة التجارة الخارجية للبلد، من خلال التأثير على الأسعار النسبية لمنتجاته في الأسواق الدولية. وعلى النقيض، يمكن أن يؤدي سحب هذه الاعانات إلى انكماش التجارة الخارجية. ويكشف ذلك أن الانفتاح التجاري القوي المؤسس على إزالة عوائق التبادل لا يؤدي دائما إلى ارتفاع درجة المبادلات التجارية، وإنما إلى انخفاضها، بسبب التشوهات المترتبة عن سياسات الكبح التجاري. وحاولت دراسات عديدة تقدير درجة الانفتاح أو كثافة القيود عن طريق قياس التشوه الذي يطال أسعار المنتجات في الأسواق العالمية قياسا بالأسعار المحلية.

لحل المشكلة الأساسية لظاهرة الانحرافات السعرية للمنتجات القابلة للإتجار تحت وضع الحماية التجارية، قام Dollar بتوظيف فروقات أسعار الصرف، مقدرا تشوهات الأسعار انطلاقا من انحراف السعر العالمي P_{us} (المتوسط المرجح لأسعار المستهلك للولايات المتحدة، والمحول إلى العملة المحلية بمعدل صرف e_i) عن السعر المحلي P_i لدولة ما. وتوصل إلى استنتاج مهم يقضي بأن تبني السياسة التجارية المقيدة للواردات من شأنه أن يرفع متوسط السعر المحلي إلى مستوى يفوق السعر العالمي (المعادلة أدناه)، وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية بمعدل مبالغ فيه. وبهذا، يفقد معدل الصرف دوره في تحقيق تعادل القوة الشرائية بين العملات(Siroën, 2000, pp. 6-7).

$$(P_i > e_i\ P_{us})$$

ويقتضي الافتراض، تسوية هذه المعادلة، بإزالة التشوه (مقدار انحراف السعر العالمي عن نظيره المحلي)، من خلال تمكين سعر الصرف من الانخفاض إلى غاية تحييد أثر السياسة التجارية على الأسعار وتساوي سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية مع قيمته الحقيقية.

ويمكن تصور سيناريو معاكس لما تقدم بافتراض تبني الدولة لسياسة تجارية مقيدة ومحابية للصادرات. في هذه الحالة، يمكن أن يترتب عن مشكلة تعويض التشوهات بإعفاء الصادرات من رسوم الحماية وتحميلها للواردات انخفاضا في السعر النسبي المحلي للصادرات

المنارة للاستشارات

الوطنية، بشكل يجعل متوسط السعر المحلي أكبر من نظيره العالمي ($P_i<e_iP_{us}$). ويتماشى ذلك مع الوضع الذي تكون فيه العملة الوطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

اصطدمت هذه الطريقة بتحفظ شديد، بسبب صعوبة تبرير الفروقات بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية بالتشوهات الناتجة عن سياسة الحماية التجارية وعمليات التجارة الخارجية فقط، لوجود عوامل أخرى مؤثرة على الأسعار، كتكاليف النقل والتأمين والعوامل الجغرافية، وتعديلات أسعار الصرف، وتباينات المرونة السعرية والدخلية، والممارسات التجارية للشركات (الأسعار التمييزية لسياسة الاغراق)، ومشكلة عدم تماثل جودة المنتجات.

علاوة السوق السوداء(الموازية):

بغية تقدير التشوهات الناشئة عن الحماية التجارية لقياس درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد، اقترح كل منHarrison،Levine&Renelt، Sachs&Warnerو Edwardsطريقة بديلة تقوم على قياس علاوة سوق الصرف السوداء *Black Market Premium*. تستند فكرة المقياس إلى افتراض أن الدول ذات أنظمة الصرف الثابتة والتي تفرض قيودا أكثر على الواردات، لديها عموما عملات مبالغ فيها(Hiscox & Kastner, 2002, p. 7)، كما أن تشديد الرقابة على الصرف تدفع المستوردين للبحث عن مصادر بديلة للتزود بالعملة الصعبة، ولو كانت مكلفة. وفي هذا الاطار تشكل السوق السوداء الملاذ الأخير لكونها نقطة تجميع للعملة الصعبة المعروضة من طرف المصدرين. ولتكون السوق مصدر جذب للمصدرين العارضين للعملة الأجنبية، لابد أن تدفع السوق علاوة أكبر على أسعار صرف العملة الصعبة مقارنة بما هو سائد في سوق الصرف الرسمية. وكلما زادت رقابة السلطات النقدية على عمليات الصرف زاد مقدار العلاوة المدفوعة من طرف المستوردين. وعلى هذا الأساس، متى كانت هذه الأخيرة منعدمة أو منخفضة نسبيا دل ذلك على الحرية التجارية. ونظريا، تكون العلاوة محايدة (دون أثر) في حالة واحدة وهي ارتفاع أسعار الواردات الممولة بالعملة الصعبة المستمدة من السوق السوداء، بنفس نسبة ارتفاع أسعار الصادرات المتضمنة لعلاوة الصرف (Siroën, 2000, pp. 16-17).

وقد تأكد بأن علاوة السوق السوداء، التي تعكس إدارة اقتصادية سيئة، هي مؤشر جيد للدرجة الكلية لتشوهات القطاع الخارجي، لاقترانها بعدد من نتائج السياسات "السيئة"، مثل ارتفاع التضخم، ووجود درجة عالية من الفساد الاداري (Pigka-Balanika, p. 12).وقدقدرDollarالأسعار الحقيقية لسلة من السلع عبر الدول كدالة لنصيب الفرد من الناتج

ASJP للاستشارات

المحلي الإجمالي والكثافة السكانية، وأخذ المتبقي من علاقة الانحدار كمؤشر للحماية التجارية (بافتراض أن ارتفاع الأسعار يشير إلى ارتفاع الحواجز التجارية). لكن المصادر البديلة للاختلاف في أسعار العملات وأسعار السلع في السوق السوداء تطرح مشاكل كبيرة لهذه المقاييس، كما أن البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة حول الأسعار من كلا النوعين محدودة للغاية(Hiscox & Kastner, 2002, p. 7).

طريقة البواقي:

اقترح Chenery&Syrquin، وGuillaumontطريقة إحصائية لتقدير درجة الانفتاح التجاري، أطلق عليها طريقة البواقي. تقتضي الخطوة الأولى في منهجية البواقي *Residuals* مراقبة تدفقات المبادلات التجارية، عن طريق اختبار دلالة المتغيرات الهيكلية المستقلة للسياسة التجارية ضمن نموذج انحدار متعدد. ويمثل الفرق بين الحجم الفعلي لحجم التجارة، وذلك المتوقع من خلال نموذج مرجعي، مؤشرا عن درجة الانفتاح. فإذا كان هذا الفرق أو الباقي موجبا، (أي التجارة الفعلية أكبر من التجارة المتوقعة) اعتبر البلد منفتحا. والعكس صحيح في حالة الاشارة السالبة للباقي(Siroën, 2000, p. 8).

د. استخدام نموذج الجاذبية لتقدير توجهات السياسة التجارية

يرجع قدر كبير من الاختلاف بين الدول في حجم التجارة إلى تباين العوامل الجغرافية واعتبارات الحجم، كبعدها عن الأسواق الرئيسية واختلافها في الدخل والموارد. وقد أظهرت العديد من التطبيقات أن الدول الصغيرة القريبة من الشركاء التجاريين تميل **للانخراط** أكثر في التجارة فيما بينها مقارنة بالدول الأكبر حجما والمعزولة جغرافيا. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تتبادل الدول التي لديها موارد مختلفة عن تلك التي يمتلكها الشركاء القريبون بشكل أكبر قياسا بالدول التي لديها موارد مشابهة لجيرانها(Hiscox & Kastner, 2002, p. 8).

لهذا السبب، كانت هناك محاولات، رغم قلتها، لتعديل مقاييس الانفتاح التقليدية بمراعاة الاختلافات عبر الوطنية في المتغيرات الجغرافية ومدى وفرة الموارد واعتبارات أخرى.

يعتبر **نموذج الجاذبية**Gravity Model، الذي اقترحه إيزارد (1954) وتنبرجن (1962) وبوهنن (1963) من أهم النماذج المستخدمة في تحليل تدفقات التجارة الدولية وتقدير درجة الانفتاح التجاري. يفترض النموذج (في شكله الأساسي) أن التوقعات بشأن تدفقات التجارة الدولية تنبني على أساس المسافة الفاصلة بين الدول والتفاعل بين الأحجام الاقتصادية لهذه الدول. ويحاكي ذلك قانون نيوتن للجذب العام (عبد مولاه، 2010، 2)،

المنارة للاستشارات

الذي ينص على **"أن أي جسمين في الكون توجد بينهما قوة تجاذب تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما، وعكسيا مع مربع المسافة الفاصلة بينهما"**.

واتساقا مع هذا القانون الطبيعي،يعرف النموذج الأساسي لتدفق التجارة F_{ij} (صادرات أو واردات) من الدولة i إلى الدولة jعلى أنهيساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الاجمالي، أو الدخل، لكل من الدولتين M_i وM_j مقسوما على المسافة بينهما D_{ij} (بالكيلومترات) وتنميط التعبير بثابت G. ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا على النحو الآتي (عبد مولاه، 2010، صفحة 2):

$$F_{ij} = G\frac{M_i.M_j}{D_{ij}}$$

ولأغراض التحليل الاقتصادي، يمكن تحويل هذه المعادلة إلى شكل خطي بإدخال اللوغاريتم النيبيري كالآتي (عبد مولاه، 2010، صفحة 3):

$$Ln(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 ln(M_{it}) + \alpha_2 ln(M_{jt}) - \alpha_3 ln(D_{ij})$$

$\alpha_0, \alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معلمات النموذج، وتقيس مرونة التدفقات التجارية تبعا لمستوى الحجم الاقتصادي للدول أو المسافة بينهما.

انطلاقا من المعادلة الأخيرة، يمكن ملاحظة أن حجم التجارة بين بلدين (i و j) هي دالة في لوغاريتم اقتصاد الدولة المصدرةi ولوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة j ولوغاريتم المسافة بينهما. وتبعا لإشارة المعلمات ومعنويتها،فإن حجم التجارة بين دولتين هو دالة متزايدة لدخول تلك الدول ودالة متناقصة للمسافة بينهما.

بالإضافة إلى عاملي المسافة وحجم الاقتصاد، عملت الأدبيات التطبيقية على توسيع محددات التدفقات التجارية، بإضافة عوامل أخرى مفسرة،كمتوسط الدخل الفردي واللغة والحدود والتاريخ المشترك والبنية المؤسسية (حرية التجارة، القيام بالأعمال، الفساد ...) والاستثمار الأجنبي، وعدد السكان، فضلا عن مستويات الأسعار، والعملة الموحدة، والاتفاقيات الاقليمية للتجارة (عبد مولاه، 2010، صفحة 4):

لاقى نموذج الجاذبية نجاحا كبيرا نظرا لقدرته على استخدام العديد من المتغيرات المؤثرة على التجارة، كما يعد إطارا فعالا لقياس أنماط التجارة العادية والمشوهة بين الدول، وتفسير أسباب السياسة التجارية لهذه التشوهات، رغم تعرضه لانتقادات جمة، لافتقاده للأسس النظرية

للاستشارات

في تفسير التجارة الدولية، بالإضافة إلى معاناته من مشكلات إحصائية (Hiscox & Kastner, 2002, pp. 9-12).

5. 2. المؤشرات النوعية البديلة لدرجة الانفتاح التجاري:

هناك من الاقتصاديين من يعتبر الانفتاح التجاري عملية وسيرورة اقتصادية، تتخللها إجراءات معقدة ومتشابكة. ومن ثم فإن قياس الانفتاح لا يمكن أن يتم بأي حال من الأحوال دون إدراج مضامين السياسة الاقتصادية العامة في الحسبان. وأخذا بهذا التصور، ظهرت مؤخرا عدة مؤشرات نوعية تندرج تحت مسمى مؤشرات **تسهيل التجارة***Trade Facilities*. وهي مؤشرات تعكس درجة النفاذ *Access* إلى السوق الوطنية. وبقدر ما هي مؤشرات مصممة لتحديد آثار السياسة العامة للبلد على كثافته التجارية دون التعبير صراحة عنها؛ يتبين أن أكبر الدول من حيث الكثافة التجارية هي التي تتمتع بدرجة نفاذ عالية إلى أسواقها التجارية وإلى الأسواق الدولية(Squalli & Wilson, 2005, p. 9)، حسب المفهوم المنصوص عليه في اتفاقية *GATT*، الذي يلخص معنى النفاذ إلى الأسواق في جدلية "العلاقة التنافسية بين المنتجات المحلية وتلك المستوردة". فعندما توافق الحكومة على خفض رسومها الجمركية على وارداتها من منتوج معين، فهي تغير منحنيات الطلب وشكل العلاقة التنافسية بين الوحدات المستوردة وتلك المنتجة محليا لصالح الوحدات المستوردة. ومن ثم فهي تتيح للمنتجات الأجنبية درجة عالية من النفاذ إلى أسواقها(Bagwell & Staiger, 2001, p. 71)''.

إجمالا، هناك ثلاث مجموعات أساسية لتوصيف درجة تسهيل التجارة في الأسواق المحلية لقطر ما والأسواق الدولية. ولذلك علاقة مباشرة بإطار عام لتصنيف خصائص النفاذ إلى الأسواق الداعمة للكثافة التجارية، وبالتالي الانفتاح التجاري. تتألف تلك المجموعات من: المؤسسات العمومية، والبيئة التشريعية (التنظيمية) *RegulatoryEnvironment*، والصناعات الشبكية *Network Industries*(Squalli & Wilson, 2005, pp. 10-12).

تستكشف المجموعة الأولى مدى توافر القوانين التي تسند حقوق الملكية الفكرية، شفافية العمليات الحكومية، استقلالية ونزاهة الجهاز القضائي للدولة، انتشار الرشوة والمحسوبية والمحاباة والعنف والجريمة المنظمة، كفاءة النظام الضريبي وقدرته على تحفيز الاستثمارات المنتجة والداعمة للبنية التحتية والرأسمال البشري، ومدى سيادة الحكم الراشد. ومما لا شك فيه أن التماطل أو عدم تنفيذ الاجراءات الإدارية والقانونية وضعف المساءلة والمحاسبة وسيطرة السلطة الاحتكارية والنظام الضريبي التعسفي كلها عوامل سالبة تجعل من محيط الأعمال مكلفا للغاية.

المنارة للاستشارات

كما تكبح التدفقات التجارية الكفؤة، وتخفض المنافسة والكفاءة الانتاجية وتحد من روح الابتكار والنمو بالدولة.

أما المجموعة الثانية، فترصد مقومات البيئة التشريعية المؤثرة على التجارة المحلية والدولية. وتناقش تحديدا مدى استحكام البيروقراطية من مفاصل الحكم والبيئة التشريعية والتنظيمية للدولة، وتأثيرها على عملية تخصيص الموارد بكفاءة نحو الاستخدامات المنتجة للسلع القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية. وفي الواقع، يمكن للتدفقات التجارية أن تتعرض للكبح وتقل حوافز التبادل نتيجة بيئة الأعمال المكلفة وغير المرنة، بسبب الفرض المستمر للتشريعات الحكومية الصارمة.

في حين تتضمن المجموعة الثالثة الصناعات الشبكية، والتي هي جزء من البنية التحتية للاقتصاد. وتعرف تلك الصناعات على أنها كيانات تساعد على إنجاز تأثيرات مترابطة ومتوالية في شكل أشبه بعلاقة السبب بالنتيجة، والنتيجة بالسبب. ولإنجاز تلك التأثيرات، يستوجب الأمر توفر شبكة متنوعة من الاتصالات والبث الاذاعي، وشبكات النقل والامداد (اللوجيستيك)، والشبكات الاحصائية والحاسوبية، وقواعد البيانات والمعلومات، والشبكات الاجتماعية والثقافية. وسواء أكانت تلك الشبكات مادية (ملموسة) أو افتراضية، فإنها تأسيسها على قاعدة من الكفاءة يوفر عددا من التأثيرات التي تساعد المؤسسات على النفاذ الجيد للأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال، يسمح الانضمام المتزايد للمتعاملين إلى أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية، كالهاتف والفاكس، بخلق دائرة فعالة من الطلب على المنتجات على نطاق عالمي، مما يؤدي إلى رفع أحجام الصفقات، وبالتالي تحسين درجة الانفتاح التجاري للبلدان المشاركة في تلك الشبكة.

وفي سياق متصل، يصدر البنك الدولي سنويا عدة مؤشرات لرصد درجة التحرير التجاري في بلدان العالم. تقيس هذه المؤشرات مجتمعة وضع التجارة الخارجية بهذه الأقطار. ومنها مؤشر القيود الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية، ومؤشر البيئة المؤسسية معبرا عنها بسهولة تيسير الأعمال، ومؤشر تسهيل التجارة مقاسا بمؤشر أداء اللوجيستيات. يقيس المؤشر الأول أثر فرض التعريفة الجمركية – كأداة للسياسة التجارية –على واردات البلد. وكلما كانت قيمة المؤشر متدنية في الدولة مقارنة بدول أخرى كان ذلك مؤشرا على انفتاحها تجاريا. في حين يقيس المؤشر الثاني البيئة العامة للأعمال في كل بلد. ويشتمل على بنية تحتية ضخمة مرئية وغير مرئية من الاجراءات والتعليمات والمعلومات التجارية، والوثائق والرقابة والتمويل والتأمين

المنارة للاستشارات

والتخزين والفحص والتقويم الجمركي والتخليص. ترتب الاقتصادات وفقه بحسب عدد الوثائق والأيام والكلفة الاجمالية للحاوية في مجالي الاستيراد والتصدير. وتتراوح قيمته بين **1** و**5**، حيث تعطى القيمة الأعلى للأداء الأفضل. ويقس المؤشر الأخير الوعي العام للسلطات التجارية للبلد بحالة اللوجيستيات. ويتضمن كفاءة الاجراءات الجمركية، والاجراءات عبر الحدود، ونوعية خدمات النقل، والهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتكاليف النقل الدولي والمحلي، إلى جانب القدرة على الرصد ودقة مواعيد الشحن. تصنف الدول وفق هذا المؤشر من الأفضل إلى الأسوأ من 1 إلى 178 (الخالدي، 2011، الصفحات 16-28).

6. خاتمة:

تشكل الحاجة لتقدير درجة الحرية الاقتصادية، ومن ثم تصنيف البلدان إلى اقتصادات منفتحة، أو منغلقة تجاريا، مدعاة للبحث في أساليب قياس الانفتاح التجاري. وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية استقطابا بارزا للباحثين لاقتراح طرائق أكثر تفصيلا وشمولية لقياس درجة الانفتاح. لكن ظلت تلك الطرائق محل انتقاد وجدل علمي بين الاقتصاديين لتناقض نتائجها مع واقع الحال. وقد بدا أن هناك تفاوتا في درجة المصداقية والقوة التفسيرية من مقياس لآخر. الأمر الذي جعل التجديدات في هذا المجال تتوالى تباعا. وكرس ذلك في أوساط المهتمين حالة من اليقين بأن درجة انفتاح البلدان تبقى حقيقة نسبية وخاضعة لتأويلات عديدة. فما يبدو في نظر بعض المقاييس اقتصادا منفتحا هو اقتصاد منغلق من زاوية مقاييس أخرى.

واعتبارا بما هو متاح من أدبيات ودراسات تطبيقية ذات صلة، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- يعكس الانفتاح التجاري على العالم الخارجي الحالة التي تتحقق فيها المؤشرات الايجابية للأداء التجاري للبلد في إطار سياسة عامة تسمح بالتفاعل مع محيطه، وبإمكانية النفاذ الحر إلى أسواقه التجارية، والتواصل المتبادل مع بقية دول العالم. وبذلك يتميز ذلك الاقتصادبغياب القيود على وارداته، ومن ثم يشهد نموا في نسبة وارداته إلى إجمال ناتجه المحلي.
- يعد مقياس الكثافة التجارية (نسبة حصة التجارة الخارجية للبلد إلى ناتجه المحلي الخام) أكثر مقاييس الانفتاح التجاري الكلاسيكية شيوعا، حيث يعتد بقياس أثر الانفتاح بدلا من تقييم السياسات أو قياس الحماية التجارية الفعالة للبلد. فكلما

المنارة للاستشارات

زادت الحصة التجارية لبلد معين، كان اقتصاده أكثر انفتاحا وكانت فوائده من التجارة أعظم.

- تعاني مقاييس الكثافة التجارية من عدة نقائص؛ فهي عرضة لتفاعلات معقدة بين العديد من العوامل ولآثار التعرض الفعلي للأسواق الدولية. كما تنطوي على عدة تحيزات إحصائية وتناقضات مع الواقع الاقتصادي. ناهيكعن تركيزها على بعد النتائج (الآثار)،وإهمالها للسياسات والجاذبية التجارية للبلد.
- بما أن الانفتاح التجاري مفهوم متعدد الأبعاد ولا يمكن اختصاره في مقياس واحد، كحصص التجارة شائعة الاستخدام، يتمثل النهج المناسب في بناء مقاييس تعكس الكثافة النسبية لتجارة القطر في التجارة العالمية،دون إهمال لمستويات القيود التجارية المفروضة على مختلف السلع المتداولة، ومؤشرات تسهيل التجارة للبلدان، وعوامل الجاذبية التجارية التي تحظى بتأييد أغلب الدراسات الحديثة.

ومهما كانت نوعية المقاييس المقترحة، فستبقى على الدوام مقاييس جزئية وغير شاملة لمجمل النشاط التجاري الخارجي، والقيود أو التشوهات التجارية. كما ستظل هناك عقبات أساسية أمام بناء إحصائيات موثوقة وملخصة للمستوى المتوسط للقيود التجارية؛ على اعتبار أن البيانات المطلوبة لحسابها يمكن أن تكون متاحة فقط لمجموعة محدودة من البلدان ولفترة من الزمن، ناهيك عن احتمالية الوقوع في أخطاء القياس الإحصائي.

7. المصادر والمراجع:

7. 1.باللغة العربية:

1. الخالدي ذكاء، (1 – 2 مارس 2011)،تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول «تسهيل التجارة والنقل في منطقة الاسكوا»، بيت الأمم المتحدة، بيروت.http://css.escwa.org.lb/edgd/1474/S1.pdf، تاريخ الزيارة: 2020/12/13
2. المصريعبد الله، (11 سبتمبر 2015)، الانفتاح الاقتصادي: نافذة للتنمية أم مقبرة للموارد، مقال منشور على: **مصر العربية**، تاريخ التصفح: 2021/1/3.
https://masralarabia.net/اضاءات/مفاهيم/726887-الانفتاح-الاقتصادي-نافذة-للنهضة-أم-مقبرة-للموارد؟
3. عبد مولاهوليد، (نوفمبر 2010)، نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة، جسر التنمية، العدد 97، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1 – 16.
4. عبدوس عبد العزيز، (2011)، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع التنافسية للدول: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

المنارة للاستشارات

7. 2. باللغة الأجنبية:

5. Bagwell, K., R. W. Staiger, (2001), WTO as a Mechanism for Securing Market Access Property Rights: Implications for Global Labor and Environmental Issues, Journal of Economic Perspectives, No.15, pp. 69-88.
6. Banuri, T., (1991), Economic Liberalization: No Panacea, the Experiences of Latin America and Asia, USA: Oxford University Press.
7. Blancheton, B., (16-17 Septembre 2004), Ouverture Commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambiguïtés des Débats, Document de Travail présenté dans la Première Journée du Développement du GRES: Le Concept de Développement en Débat. http://harribey.u-bordeaux.fr/colloques/blancheton.pdf
8. Chang R., L. Kaltani and N.V. Loayza, (2009), Openness can be good for Growth: The Role of Policy Complementarities, Journal of Development Economics, Vol. 90, pp. 33-49.
9. Dollar, D. and A. Kraay, (February 2004), Trade, Growth, and Poverty, Economic Journal, Vol. 114, pp. 22-49.
10. Dollar, D., (1992), Outward-oriented Developing Dconomies Really do Grow more Rapidly: Evidence from 95 LDCs, 1976-1985, Economic Development and Cultural Change, Vol. 40 (3), pp. 523-544.
11. Edwards, S., (1998), Openness, Productivity and Growth: What do we really know? Economic Journal, Vol. 108, pp. 383-398.
12. Frankel, J. and A. Rose, (2002), An Estimate of the Effect of Common Currencies on Trade and Income, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 117, No. 2, pp. 437-466.
13. Frankel, J. and D. Romer (1999). Does Trade Cause Growth? The American Economic Review, Vol.89, No. 3, pp. 1-21.
14. Freund, C. and B. Bolaky, (2008), Trade, Regulations, and Income, Journal of Development Economics, Vol. 87, pp. 309- 321.
15. Harrison, A. E., (1996), Openness and Growth: A Time Series, Cross Country Analysis for Developing Countries, Journal of Development Economics, Vol. 48: 419- 447.
16. Hiscox, M. J., S. Kastner, (September 2002), A General Measure of Trade Policy Orientations: Gravity-Model-Based Estimates for 82 Nations1960-1992, Harvard University. https://wcfia.harvard.edu/files/wcfia/files/hiscox_general.pdf
17. Huchet, M., C. Le Mouël., M. Vijil, (August 2011), The Relationship between Trade Openness and Economic Growth: some New Insights on the Openness Measurement Issue, XIIIèmeCongrès de l'AssociationEuropéenne des EconomistesAgricoles (EAAE), Zurich (CH), Switzerland. https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01987393/document

المنارة للاستشارات

18. Irwin, D. and Tervio, M., (2002), Does Trade Raise Income? Evidence from the Twentieth Century, Journal of International Economics, Vol. 58, No. 1, pp. 1-18.
19. Leamer, E.E., (1998). Measures of openness. In: Baldwin, R.E. (Ed.), Trade Policy Issues and Empirical Analysis. The University of Chicago Press, Chicago, pp. 147– 204.
20. Lee, H.Y., Ricci, L.A., and R. Rigobon, (2004), Once Again, Is Openness Good for Growth?, NBER Working Papers, Cambridge: NBER.
21. O'rourke K., (1997), Measuring Protection: A Cautionary Tale, Journal of Development Economics, Vol. 53, pp. 169-183.
22. Pigka-Balanika, V. The Impact of Trade Openness on Economic Growth. Master Thesis in Economics and Business, Erasmus School of Economics.
23. Pritchett, L., (1996), Measuring Outward Orientation in the LDCs: Can It Be Done?,Journal of Development Economics, Vol. 49, pp. 309–355.
24. Rodriguez, F. and D. Rodrik, (2001), Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence. In NBER (ed.), NBER Macroeconomics Annual 2000, NBER Chapters, Cambridge: National Bureau of Economic Research, pp. 261-338.
25. Sachs, J., A. Warner, (1995), Economic Reform and the Process of Global Integration,Brookings Papers on Economics Activity,1,pp.1 – 117.
26. Sirogën, J. M., (22-23-24 juin 2000), L'ouverture Commerciale est-elle Mesurable? Document de Travail présenté dans le Colloque intitulé Ouverture Economique et Développement, Tunis. https://core.ac.uk/download/pdf/6289951.pdf
27. Squalli, J., K. Wilson, (January 2007), How Open are Arab Economies?, Working Paper No. 07-01, Economic & Policy Research Unit, Zayed University, UAE, pp. 1 – 14.
28. Squalli, J., K. Wilson, (May 2006), A New Approach to Measuring Trade Openness, Working Paper No. 06-07, Economic & Policy Research Unit, Zayed University, UAE, pp. 1 – 35.
29. Squalli, J., K. Wilson, (November 2005), Openness and Access, Working Paper No. 05-02, Economic & Policy Research Unit, Zayed University, UAE, pp. 1 – 33.
30. Wacziarg, R. and K. H. Welch., (December 2003), Trade Liberalization and Growth: New Evidence, Working Paper 10152, NBER Working Paper Series, Cambridge: NBER.
31. Yanikkaya, H., (2003), Trade Openness and Economic Growth: a cross Country Empirical Investigation, Journal of Development Economics, Vol. 72, pp. 57-89.

للاستشارات